مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: أثر المعلومات المحاسبية في فاعلية إدارة مخاطر السيولة (دراسة ميدانية في المصرف الصناعي في سورية)
اسم الكاتب: م.د. مروان خياطة، أ.م.د. حسين شيخ علي، مالك سليمان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3546
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 22:55 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تـنـمية الرافديـن
ملحق العدد ١١٤ المجلد ٣٥ لسنة ٢٠١٣

أثر المعلومات المحاسبية في فاعلية إدارة مخاطر السيولة (دراسة ميدانية في المصرف الصناعي في سورية)

The Effect of The Accounting Information In The Effectiveness of Liquidity Risks Management (A Field Study In The Industrial Bank In Syria)

الدكتور مروان خياطة
مدرس- قسم المحاسبة

الدكتور حسين شيخ علي
استاذ مساعد - قسم المحاسبة

مالك سليمان
باحث-قسم المحاسبة
كلية الاقتصاد- جامعة حلب - سورية

Marwan Khiyata(PhD)
Lecturer- Accounting Dep.
College of Economics

Hussein Sh. Ali(PhD)
Assist Prof.
College of Economics

Malek Soulyman
Researcher- Accounting Dep.
Aleppo University-Syria
malek800@gmail.com

تأريخ استلام البحث ٢٠١٢/١/١٥
تأريخ قبول النشر ٢٠١٣/٣/١٨

المستخلص

هدفت الدراسة إلى تحديد دور المعلومات المحاسبية في فاعلية إدارة مخاطر السيولة في المصرف الصناعي السوري. إذ تعد السيولة على أهمية كبيرة في أي مصرف، وذلك لأنها تمثل العمود الفقري لنشاطه المتمثل بشكل أساسي بقبول الودائع المختلفة وتقديم القروض. لذلك كان لابد من إدارة هذه السيولة بشكل متوازن، بحيث يقلل من مخاطر السيولة المتمثلة بفائض ونقص السيولة.

إن اعتماد الإدارة على المعلومات المحاسبية التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبية يساعد كثيراً في تحديد مخاطر السيولة التي قد يتعرض لها المصرف وأسبابها والحلول المتاحة أمام الإدارة لحل هذه المشكلة، ولكي تكون المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي قادرة على خدمة متخذي القرارات في المصرف ولاسيما القرارات المتعلقة بالسيولة لابد أن تتسم بالخواص الأساسية للمعلومات وأهمها الملاءمة والموثوقية.

تكون مجتمع البحث من كافة الكوادر الموجودة في المصرف الصناعي وفروعه المنتشرة في سورية والتي بلغت ١٥ فرعاً من أصل ١٧ فرعاً. أما عينة البحث فقد اقتصرت على أصحاب القرار في هذه الفروع والمتمثلة بالمدراء ومعاونيهم ورؤساء الدوائر والشعب، وقد تم اختيارهم على أساس المؤهل العلمي والعمر وعدد سنوات الخبرة والمستوى الوظيفي، وبلغ عدد الاستبانات الموزعة ١٠٧استبانة، في حين بلغ عدد الاستبانات المجاب عليها وصالحة للتحليل ٩٧ استبانة.

وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي لكل من ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية في فاعلية إدارة مخاطر السيولة في المصرف الصناعي السوري.

الكلمات المفتاحية: *مخاطر، نظم معلومات محاسبية، معلومات محاسبية*

Abstract

This study aims to determine the role of accounting information in the effectiveness of liquidity risk management at the Industrial Bank of Syria. Considering the great importance of liquidity in any bank, because it represents the backbone of its activity represented mainly to accept different deposits and offering loans. Therefore, it is necessary to manage this liquidity in a balanced manner so that reduces the risks of a surplus liquidity represented by a surplus and the lack ofliquidity.

The adoption of management accounting information produced by the accounting information system helps a lot in determining the liquidity risks that might be exposed to the bank and their causes and the available solutions to management to resolve this problem, and information to be produced by the accounting system capable of serving the decision makers at the bank and especially decisions related to liquidity it is necessary to characterized with the basic properties of the information, the most important of convenience and reliability.

The society of the search consits of all the cadres exits in the Industrial Bank and its branches in Syria, which amounted 15 branches out of 17 branches. The research sample was limited to decision-makers in these branches presented by the managers and their assistants and heads of departments and offices. Thy have been selected on the basis of the scientific qualification, age and number of the years of experience and functional level. The number of questionnaires distributed are 107, while the number of questionnaires that answered and valid for analysis are 97 questionnaire

The study concludes to a significant effect of each of the relevance and reliability of accounting information in the effectiveness of liquidity risk management at the Industrial Bank of Syria.

key words*: Risk, accounting information systems, accounting information .*

مقدمة

تعد المصارف إحدى الركائز الأساسية التي تدعم الاقتصاد القومي، وينظر إليها على أنها قلب الاقتصاد الذي يمكن عن طريقه ضبط التوازن الاقتصادي في حالات التباطؤ الاقتصادي الذي قد يؤدي إلى ركود أو كساد، وذلك عن طريق تلقي أو تجميع المدخرات من مصادرها المختلفة ثم إعادة ضخها مرة أخرى إلى كافة شرايين الحياة الاقتصادية من أجل الاستثمار في مجالات متعددة وهامة، وبالتالي فلا بد من توافر الثقة الأكيدة وعدم زعزعت الطمأنينة بهذه المؤسسات، لأن ذلك سوف ينعكس على الاقتصاد بصفة عامة (السباعي، ٢٠٠١، ١٠٣).

إن التطورات والمستجدات الراهنة ولدت العديد من المخاطر في العمل المصرفي، لاسيما تلك التطورات المتعلقة بتذبذب أسعار الفائدة، وتعويم سعر صرف العملات وإدخال العديد من المنتجات (الخدمات) والانتشار المحلي والعالمي للمصارف وتزايد حجم العمل والمنافسة الشديدة ومتطلبات ومشكلات العولمة. هذه التطورات أدت إلى تعقيد العمل المصرفي وزيادة مخاطره، مما جعل التعرف على هذه المخاطر وإدارتها مطلباً أساسياً لأي مصرف من أجل البقاء والاستمرار (عقل، ٢٠٠٠، ٢٥٣).

وإن إدارة مخاطر السيولة المتمثلة بنقص أو فائض السيولة تعد من أهم الإدارات التي يجب تفعيلها ودعمها وتوفير كل متطلباتها، وخاصة في ما يتعلق بوجود نظام معلومات محاسبية متطور يقدم معلومات دقيقة تساعد هذه الإدارة في عملها.

إذ يشكل نظام المعلومات المحاسبية مصدراً هاماً للمعلومات التي تحتاجها إدارة المصرف لاتخاذ القرارات المختلفة، وفي مجال إدارة السيولة تعد المعلومات المحاسبية على درجة كبيرة من الأهمية ولاسيما تلك المعلومات المرتبطة بالتدفقات النقدية ومصادر واستخدامات الأموال وبيانات التكاليف وغيرها من المعلومات التي إذا ما توافرت بالشكل والتوقيت المناسب يمكن أن تسهم بشكل كبير في المساعدة على إدارة وتخطيط السيولة في المصرف بفعالية.

مشكلة البحث

إن إدارة السيولة تعد من أهم الإدارات في المصارف كونها مرتبطة بإدارة الأموال والتي تشكل محور عمل المصارف، فضلاً عن ارتباط عنصر السيولة بالربحية والتي تشكل الهدف الأساسي لأي منظمة، وهذا يفرض ضرورة توفير المعلومات المناسبة اللازمة للقائمين على الإدارة المختصة، وإيجاد واستخدام الوسائل التي تسهم في تحسين إدارة السيولة في المصارف لمواجهة المخاطر التي تترتب عن سوء إدارتها.

وتتمثل مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- هل لملاءمة المعلومات المحاسبية أثر في فاعلية إدارة مخاطر السيولة؟
- هل لموثوقية المعلومات المحاسبية أثر في فاعلية إدارة مخاطر السيولة؟

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من الدور الهام لإدارة السيولة في المصارف باعتبارها تمثل محور العمل فيها، وبالتالي ينبغي العمل على تحسين الوسائل والأدوات التي يمكن من خلالها تحسين إدارة مخاطر السيولة في المصارف، وتوفير كافة المعلومات التي تحتاجها من خلال تطوير نظم المعلومات المحاسبية وتحسين مخرجاتها، بحيث تتسم بالخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية الجيدة.

أهداف البحث

تتمثل أهداف البحث في التركيز على العلاقة بين بعض خصائص المعلومات المحاسبية وفاعلية إدارة مخاطر السيولة على النحو الآتي :

- تحديد أثر ملاءمة المعلومات المحاسبية في فاعلية إدارة مخاطر السيولة.
- تحديد أثر موثوقية المعلومات المحاسبية في فاعلية إدارة مخاطر السيولة.

فرضيات البحث

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين ملاءمة المعلومات المحاسبية وفاعلية إدارة مخاطر السيولة.
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين موثوقية المعلومات المحاسبية وفاعلية إدارة مخاطر السيولة.

منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة وتحليل ما ورد في المراجع العلمية حول إدارة السيولة ومخاطرها ودور المعلومات التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبية في هذا المجال.

ولتحقيق أهداف البحث تم تصميم استبانة وتوزيعها على ذوي الخبرة والاختصاص في المصرف الصناعي بمعظم فروعه وتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS واختبار فرضيات الدراسة.

مجتمع البحث وعيّنته

تكون مجتمع البحث من كافة الكوادر الموجودة في المصرف الصناعي وفروعه المنتشرة في سورية والتي بلغت ١٥ فرعاً من أصل ١٧ فرعاً. أما عينة البحث فقد اقتصرت على أصحاب القرار في هذه الفروع والمتمثلة بالمدراء ومعاونيهم ورؤساء الدوائر والشعب، وقد تم اختيارهم على أساس المؤهل العلمي والعمر وعدد سنوات الخبرة والمستوى الوظيفي، وبلغ عدد الاستبانات الموزعة ١٠٧استبانة، في حين بلغ عدد الاستبانات المُجاب عليها والصالحة للتحليل ٩٧ استبانة، كما إن عدد الاستبانات الموزعة قد اختلف من فرع إلى آخر، وذلك تبعاً لعدد موظفي الفرع وكذلك تجاوبهم مع الدراسة.

الدراسات السابقة:

١- دراسة محمد عبد الرحمن النظاري ١٩٩٠ بعنوان " نظم المعلومات وأثرها على فاعلية القرارات في المصارف التجارية الأردنية"

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في العلاقة بين كفاءة نظم المعلومات من جهة وفاعلية اتخاذ القرارات من جهة أخرى في المصارف الأردنية، وشملت الدراسة (11) مصرفاً مدرجاً في سوق عمان المالي، ووزعت استبانة الدراسة على 154 مديرا يمثلون مستوى الإدارة العليا والمتوسطة والتنفيذية).

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية بين نظم المعلومات وفاعلية اتخاذ القرارات في المصارف التجارية الأردنية، إلا أن هذه العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية، وأنه ليس بالضرورة أن تكون المصارف التي توجد بها نظم معلومات أكثر كفاءة محققة نسب ربحية أعلى، وإنما تنعكس كفاءة النظام فيها على نوعية وسرعة الخدمات التي تقدمها للجمهور، وأن (٢٠%) فقط من مجتمع الدراسة تتوافر فيه إدارات مستقلة لنظم المعلومات.

٢- دراسة طارق الله خان، حبيب أحمد (٢٠٠٣) بعنوان "إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية".

هدفت الدراسة إلى تحليل القضايا المتعلقة بموضوع إدارة المخاطر المالية في المصارف الإسلامية وإجراء استطلاع ميداني للمخاطر التي تنفرد بها صناعة الخدمات المالية الإسلامية وتصورات المصارف الإسلامية لتلك المخاطر.

وقد خلصت الدراسة إلى أن تحرير الأسواق المالية تصحبه زيادة في المخاطر وعدم الاستقرار المالي، ويمكن تجنب تلك المخاطر بإتباع عمليات وطرائق إدارة المخاطر، وبينت الدراسة إن المؤسسات المالية الإسلامية تواجه نوعين من المخاطر، الأولى تشترك فيها مع المصارف التقليدية كمخاطر الائتمان والسوق والسيولة والتشغيل، أما النوع الثاني من المخاطر فتنفرد فيه المصارف الإسلامية نظراً للطبيعة المميزة لأصولها وخصومها.

٣- دراسة منال إبراهيم الخطيب (٢٠٠٤) بعنوان "تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية".

هدفت الدراسة إلى القياس الفعلي لتكلفة الائتمان المصرفي المتعلقة بكل ائتمان على حدة مع تضمينها تكلفة المخاطر التي قد يتعرض لها حتى يتم سداده، وبالتالي لابد من وجود أنموذج محاسبي متكامل يأخذ بالحسبان كافة المتغيرات التي يتوقع تأثيرها على الائتمان المصرفي، مما يساعد على ترشيد الائتمان وبالتالي تقليل المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف التجاري عند منحه للائتمان، مما يحقق الاستقرار للمصارف، ويزيد من مساهمتها في دعم الاقتصاد الوطني ومواجهة المنافسة الخارجية.

وخلصت الدراسة إلى أنه يجب الاستفادة من تجارب المصارف في الدول المتقدمة فيما يتعلق بتحليل مخاطر الائتمان من خلال استخدام الأساليب الرياضية والإحصائية الحديثة ، ومن المفضل عدم الاعتماد على الضمانات بشكل كلي لاسترداد الائتمان، وكذلك عدم الاعتماد على النسب المالية التقليدية في قياس مخاطر الائتمان، لأنها لا تقدم رؤية واضحة ومتكاملة لجميع أنشطة المشروع.

٤- دراسة علي عبدالله شاهين (٢٠٠٥) بعنوان"إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف "

هدفت البحث إلى دراسة وتحليل مشكلة أساسية تتعلق بإدارة المخاطر المصرفية للعمليات التمويلية والاستثمارية في المصارف، وذلك من خلال التعرض بالمناقشة إلى طبيعة وأنواع تلك المخاطر والعوامل المؤثرة فيها ومسببات نشوئها والآثار السلبية الناتجة عنها.

وقد أوضح البحث أن هناك العديد من المخاطر منها المخاطر النظامية و المخاطر غير النظامية، وتطرق البحث أيضا بالمناقشة إلى كيفية إدارة كل من هذه المخاطر مبينًا الضوابط والمتطلبات اللازمة للرقابة عليها.

وقد توصل الباحث إلى عدة نتائج وتوصيات من أهمها:

- وضع السياسات اللازمة لترشيد العمل المصرفي وتأمين المنافسة الشريفة في السوق المصرفية إلى جانب عدم السماح بالبقاء إلا للمصارف القوية مالياً.
- إجراء مراقبة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يظهر فيها تضارب المصالح، بما في ذلك علاقات العمال مع المقترضين المرتبطين بالمصرف وكبار المساهمين والإدارة العليا، ومتخذي القرارات الرئيسة في المؤسسة.

- إنشاء نظام تقييم داخلي لإدارة مخاطر الائتمان، ونظم معلومات وأساليب تحليلية تمكن المصرف من قياس وإدارة المخاطر بشكل جيد بما يمكن من الكشف المبكر لأي حالة تعثر ائتماني.

٥- دراسة سليمان الحمد (٢٠٠٦) بعنوان " تقييم كفاءة المصارف التجارية في إدارة التدفقات النقدية ".

هدفت الدراسة إلى تقييم كفاءة المصرف التجاري السوري في إدارة تدفقاته النقدية من خلال دراسة وتحليل مؤشرات الأداء المالي للمصرف التجاري وتحديد المشكلات التي تعاني منها إدارة التدفقات النقدية في المصرف التجاري السوري.

وخلصت الدراسة إلى أنه لا توجد طريقة مثلى لإدارة التدفقات النقدية يمكن استخدامها في أي مصرف، وإنما هناك علاقة ارتباط قوية بين الكفاءة في إدارة التدفقات النقدية وقدرة المصرف على تنمية وتوظيف موارده.

٦- دراسة ميرفت علي أبو كمال (٢٠٠٧) بعنوان "الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف "وفقاً للمعايير الدولية" بازل (II) "دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين".

هدفت الدراسة إلى تقييم واقع استراتيجيات وأنظمة إدارة مخاطر الائتمان التي تتبناها المصارف العاملة في فلسطين، ووضع إطار متكامل يساعد المصارف على تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان وفقا للمعايير والإرشادات الرقابية المصرفية الدولية "متطلبات اتفاقية لجنة بازل الجديدة للرقابة المصرفية " بازل II ".

وتوصلت الدراسة إلى كفاءة إدارة العملية الائتمانية في المصارف العاملة في فلسطين، وكفاية المخصصات المالية للخسائر المحتملة في المحفظة الائتمانية في المصارف، ونجاح معظم المصارف في معالجة نسبة عالية من محفظة الديون المتعثرة، والتزامها بالضوابط والقواعد الإلزامية التي تضعها سلطة النقد للمصارف من أجل تخفيف حدة مخاطر الائتمان، ويصعب على المصارف قياس مخاطر الائتمان على وفق منهجيات بازل "II" لعدم توافر المقومات اللازمة لتطبيق هذه الأساليب المعاصرة، وتفضل المصارف استخدام الأسلوب المعياري الموحد عن استخدامها لأسلوب التقييم الداخلي.

٧- دراسة جيفري بعنوان"أثر جودة المعلومات على مخاطر السيولة"، كلية وارتون، جامعة بنسلفانيا، عام ٢٠٠٨، ورقة عمل. (The Effect of Information Quality on Liquidity Risk)

هدفت الدراسة إلى بيان العلاقة بين جودة المعلومات ومخاطر السيولة وأثر هذه العلاقة على تكلفة رأس المال في الشركات المساهمة، وكذلك قياس مخاطر السيولة الناتجة عن التغيرات غير المتوقعة في ظروف السوق ومقارنتها مع عوائد الأسهم في السوق.

وتوصلت الدراسة إلى أنه كلما ارتفعت جودة المعلومات المتاحة للمستثمرين انخفضت مخاطر السيولة، وبالتالي انخفضت معها تكلفة رأس المال، وهذا يدل على أثر جودة المعلومات في مخاطر السيولة وتكلفة رأس المال.

كما إن الدراسة توصلت إلى أنه كلما ارتفعت مخاطر السيولة زادت توقعات المستثمرين بزيادة العائد، وذلك للعلاقة بين المخاطر والعوائد.

تعقيب على الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة يرى الباحث إن معظم الدراسات السابقة تجمع على أهمية المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات سواء كانت للمديرين أو المستثمرين، كما

تبين أن هذه الدراسات تتفق في تناول موضوع المعلومات المحاسبية باعتبارها الركن الأساسي الذي يتم استخدامها عند اتخاذ القرارات.

وعلى الرغم من أن بعض الدراسات السابقة تناولت موضوع المخاطر المصرفية وكيفية التعامل معها والحد منها، ودور المعلومات المحاسبية في إدارة بعض أنواع المخاطر، ولكن أياً من هذه الدراسات لم تركز على موضوع السيولة في المصارف وكيفية إدارة هذه السيولة بما يجنب المصارف المخاطر الناجمة عن سوء إدارة السيولة والمتمثلة بنقص أو فائض السيولة، وذلك على الرغم من أن السيولة هي الأساس الذي تقوم عليه المؤسسات المالية، وكل أنشطتها تتوقف على فاعلية إدارتها.

ماعدا ورقة العمل التي قدمها جيفري والتي تركز على العلاقة بين جودة المعلومات ومخاطر السيولة وأثر ذلك على تكلفة رأس المال، في حين هذا البحث يركز على دور المعلومات المحاسبية على فاعلية إدارة مخاطر السيولة، وذلك من خلال أثر كل من خاصتي (الملاءمة والموثوقية) على فاعلية إدارة مخاطر السيولة.

لذلك كان من الضروري القيام بهذه الدراسة في سورية لإظهار أهمية إدارة السيولة في المصارف العامة والتركيز على الدور الذي تؤديه نظم المعلومات المحاسبية المصرفية في فاعلية إدارة السيولة والتقليل من مخاطرها المتمثلة في فائض ونقص السيولة.

وبالتالي حث الجهات المسؤولة على العمل لتطوير نظم المعلومات المحاسبية وتحسين مخرجاتها والاهتمام بإدارة السيولة في المصارف العامة وخاصة في المصرف الصناعي.

أولاً – مفهوم السيولة

تعددت المراجع والأبحاث التي تناولت مفهوم السيولة وطبيعتها، وذلك لأهميتها بالنسبة للمؤسسات المالية وخاصة المصارف.

تعرف الخطيب سيولة أي أصل "بأنها مدى سهولة تحويله إلى نقد بأقل تكلفة وبأقصى سرعة ". أما سيولة المصرف فتعني "قدرة المصرف على مواجهة طلبات سحوبات المودعين وعلى تلبية طلبات المقترضين (الخطيب، ٢٠٠٤، ٣٨-٣٩).

ويرى الباحث أن سيولة المصرف تدور حول قدرته على مواجهة التزامين أساسيين، وهما طلبات السحب من الودائع وطلبات الائتمان، وبالتالي يمكن أن نعرف السيولة في المصرف بأنها : قدرة المصرف على مقابلة التزاماته بشكل فوري، وذلك من خلال تحويل أي أصل إلى نقد سائل بسرعة ومن دون خسارة في القيمة، إذ تستخدم هذه النقدية في تلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم وتقديم الائتمان في شكل قروض وسلف لخدمة المجتمع وتشجيع الاستثمار.

ثانياً – إدارة مخاطر السيولة

أن إدارة أي نوع من أنواع المخاطر يتطلب التعرف على هذا الخطر ثم قياسه وبعد ذلك نحدد السياسة المناسبة لإدارته.

عرف فرانك جي الخطر المالي " بأنه درجة عدم التأكد من النتائج المتوقعة (Frank J, 2003, 57)".

أما مخاطر السيولة فتعرف بأنها احتمال عدم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها بسبب عدم قدرتها على توفير التمويل اللازم أو الأصول السائلة (حشاد، ٢٠٠٥، ٦٤).

ويجب أن يتوافر للمصرف آليات التحكم الداخلية لإدارة مخاطر السيولة، إذ تكون هذه الآليات جزءاً من الرقابة الداخلية التي يتبعها المصرف، وإن كان هذا النظام فاعلاً فسيوجد بيئة تحكم متينة وآلية كافية لتحديد وتقيم مخاطر السيولة، وتقوم المراجعة الداخلية بمهمة التدقيق المنتظم لعملية إدارة السيولة بهدف تحديد أية مصاعب أو نقاط ضعف في سيولة المصرف وتمكين إدارة المصرف من إجراء المطلوب في حينه لمعالجة هذه المصاعب (عقل، ٢٠٠٠، ٢٥٤-٢٥٥).

ويرى الباحث أن مشكلة إدارة السيولة تنشأ أصلاً من حقيقة أن هناك مفاضلة بين السيولة والربحية، وأن هناك تبايناً بين عرض الأصول السائلة والطلب عليها، وعندما لا يستطيع المصرف السيطرة على مصادر أمواله من الودائع . يمكنه السيطرة على استخدامات هذه الأموال، وعلى ذلك فإن هناك أولوية تعطى لموقف السيولة عند توظيف الموارد . ونظراً لتكلفة الفرصة البديلة للموارد السائلة يتوجب على المصرف أن يدخل في الاستثمارات ذات العائد بعد أن يكون لديه ما يكفي من السيولة، لذلك نجد أن المصارف تحتفظ الآن باحتياطات وقائية علاوة على الاحتياطات الاعتيادية .

ثالثاً – أهمية إدارة مخاطر السيولة

تظهر أهمية إدارة مخاطر السيولة في محاولة إدارة أي مصرف أن تحقق التوازن بين الأساسيات الثلاثة لإدارة المصرف وهي (السيولة والدخل والسلامة) بما يرضي جميع الأطراف المتعاملة مع المصرف، ولاسيما المودعين باعتبارهم أصحاب الجزء الأكبر من أموال المصرف والذين يبحثون عن الأمان وقدرة المصرف على رد أموالهم في تواريخ استحقاقها، في حين المساهمون ملاك المصرف يبحثون عن تحقيق ربح مجزٍ من استثمار أموالهم (عقل، ٢٠٠٠، ٢٥٤-٢٥٥).

وعليه فإن على المصرف أن يوفق بين أهداف ثلاثة رئيسة، يتعلق الأول بحماية حقوق المودعين، أو ما يسمى سلامة المركز المالي، والثاني السيولة، والثالث الحد الأقصى من الأرباح. وهذه الأهداف الثلاثة متناقضة، فالأول يمس مصالح أصحاب الودائع الجارية مصدر الأموال للمصرف، والثاني يتعلق بمصالح كل من المقرضين والمقترضين، والثالث يختص بحقوق ومصالح المساهمين ومديري المصرف (رايس، د.ت، ١٨٦-١٨٧).

ويرى الباحث أن السيولة والربحية هدفان متلازمان ومتعارضان في الوقت نفسه (أي أن المصرف في سعيه مثلاً لزيادة أرباحه يسعى في الوقت نفسه لزيادة السيولة لديه إذا حقق هذه الأرباح، وهذا معنى أنهما متلازمان ولكن إذا لم يحقق هذه الأرباح، فهو يقع في مشاكل كبيرة في السيولة، وهنا يظهر التعارض بينهما) ومبدأ التلازم بينهما ناشئ عن أهمية كليهما لوجود أية مؤسسة واستمرارها، لذلك فإن تحقيق الوضع الأمثل لأي مصرف يتطلب العمل بصيغة متوازنة بين السيولة والربحية بما يحقق أعلى دخل ويجنب المصرف مخاطر السيولة.

ولبيان أهمية المعلومات المتاحة للإدارة وأثرها على مخاطر السيولة سوف نتطرق إلى نظم المعلومات المحاسبية ونركز على مخرجاتها والخصائص التي يجب أن تتمتع بها كي تكون مفيدة لإدارة المصرف في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسيولة بما يقلل من مخاطرها ويزيد من عوائد المصرف.

رابعاً – نظام المعلومات المحاسبية

يعرف النظام بأنه "مجموعة من الأجزاء المترابطة والتي تعمل معاً لغرض ما وهذه الأجزاء هي مكونات النظام والتي تتمثل في المدخلات والمعالجة والمخرجات والتغذية العكسية" (دباس، ٢٠٠٧، ١٥-١٦).

في حيت يعرف نظام المعلومات بأنه "مجموعة المكونات (المادية والبشرية والبرمجيات) التي تستخدم في تجميع ومعالجة وخزن وتحليل واسترجاع وتوزيع المعلومات لخدمة غرض معين في العملية الإدارية كالتخطيط، والموازنة، والسيطرة وغيرها" (السالم وملكاوي،٢٠٠٤، ١٦٤).

وبالتالي فإن نظام المعلومات المحاسبية هو"أحد الأنظمة الفرعية في المصرف، وهو يختص بتجميع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة والتي تساعد مستخدميها من داخل المصرف أو خارجه على اتخاذ القرارات الرشيدة".

لقد أدت التطورات التي شهدتها اقتصاديات العالم إلى تنامي الحاجة للمعلومات مما أدى إلى تطور نظم المعلومات المحاسبية لتواكب التغيرات والمستجدات، وتعمل على إنتاج وإعطاء معلومات محاسبية متكاملة يمكن الاعتماد عليها. إذ تسهم نظم المعلومات المحاسبية في حل المشاكل الفعلية وكذلك دعم عملية اتخاذ القرارات، وتمتد دورة حياتها من ساعات إلى شهور، ويتم تكرارها من حين لآخر، ويستخدمها المدراء في الإدارة العليا ومدراء الإدارة الوسطى والمحترفون المهنيون (Ward and Peppard, 2002, 16).

خامساً – خصائص المعلومات المحاسبية

يجب أن تتسم المعلومات المحاسبية بمجموعة من الخصائص لتكون فعالة، وهذه الخصائص تنقسم على نوعين هما خصائص أساسية وخصائص ثانوية.

- الخصائص الأساسية وتشمل على خاصية الملاءمة وخاصية الموثوقية:
  - تضم خاصية الملاءمة ثلاث خواص فرعية هي: ١- خاصية القيمة التنبؤية ٢- خاصية التغذية العكسية أو الراجعة ٣- خاصية التوقيت المناسب .
  - أما خاصية الموثوقية أو مصداقية المعلومات المحاسبية فتشمل ثلاث خواص فرعية هي: ١- خاصية القابلية للتحقق ٢- خاصية الحياد وعدم التحيز ٣- خاصية الصدق في التعبير.
- خواص ثانوية للمعلومات تنتج من تفاعل أو تداخل الخاصيتين الأساسيتين وهي : ١- خاصية الثبات في إتباع النسق ٢- خاصية التماثل والقابلية للمقارنة .
- هناك قيدان رئيسيان على إنتاج المعلومات المحاسبية هما :

١- قيد حاكم أو متحكم وهو أن تكون المنفعة المتوقعة من المعلومات أكبر من تكلفة إنتاجها وتقديمها .

٢- الأهمية النسبية (Richard G, 2001, 20)

وسوف نقوم في هذا البحث ببيان خاصيتي الملاءمة والموثوقية وخصائصهما الفرعية لأهمية كل منهما بالنسبة للجانب العملي الذي يظهر العلاقة بين كل خاصية وإدارة مخاطر السيولة في المصرف الصناعي في سورية.

١-٥ خاصية الملاءمة

الملاءمة من أهم الخصائص التي يجب أن تتوافر في المعلومات، ويقصد بها أن تكون المعلومات المحاسبية قادرة على التأثير في القرار أي أنها متصلة أو مرتبطة بالمشكلة موضوع القرار (الصبان وآخرون، ٢٠٠٠، ٧). إن الملائمة تعني وجود ارتباط منطقي بين

المعلومات والقرار موضوع الدراسة، فالمعلومات الملاءمة هي تلك المعلومات القادرة على إحداث تغيير في اتجاه القرار. وبالتطبيق على التقارير المالية يكون ذلك عن طريق مساعدة مستخدمي هذه التقارير على تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب من الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية، أو أن تؤدي إلى تعزيز التوقعات السابقة لدى المستخدمين أو تغييرها. ولكي تتحقق الملاءمة لابد من توافر ثلاث خصائص فرعية في المعلومات المحاسبية هي :

أ- **القدرة على التنبؤ :** وهذا يعني أنه لكي يكون للمعلومات تأثير على عملية اتخاذ القرار يجب أن تؤدي هذه المعلومات إلى تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل، أو أن تؤدي هذه المعلومات إلى تعزيز أو تصحيح توقعاته الحالية (الشيرازي، ١٩٩٠، ٢٠٠).

يرى الباحث أن توفر خاصية القدرة على التنبؤ في المعلومات تساعد متخذ القرارات في عملية الاختيار بين البدائل المتاحة لحل أي مشكلة تواجهه، وذلك من خلال التوقعات التي يكونها عن نتائج كل بديل من البدائل المتاحة بناءً على هذه المعلومات، وبالتالي اختيار أفضلها لحل المشكلة ومن دون هذه الخاصية تفقد المعلومات أهميتها في عملية اتخاذ القرارات .

ب-**التوقيت الملائم أو المناسب:** يقصد به توقيت وصول المعلومة إلى متخذ القرار، أي يجب أن يتم استلام المعلومة في الوقت اللازم لاستخدامها، فلا تتحقق أية فائدة من معلومات تم الحصول عليها بعد مضي زمن استخدامها(مطر، ٢٠٠٤، ٣٢٣).

ويرى الباحث أن عملية اتخاذ القرارات محددة بمدة زمنية معينة فيجب أن يتم تقديم المعلومات إلى متخذ القرار خلال هذه الفترة، وإلا فقدت هذه المعلومات أهميتها وتأثيرها في عملية اتخاذ القرارات، وبالتالي يجب توفير المعلومات في وقت الحاجة إليها قبل أن تفقد منفعتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرارات. فمن البديهي أنه إذا لم تتوفر المعلومات عند الحاجة إليها فلن يكون لها تأثير على القرار.

ت- **التقييم الارتدادي أو التغذية العكسية:** هذه الخاصية لا تقل أهمية عن خاصية القدرة على التنبؤ وتعني هذه الخاصية أن المعلومات المحاسبية التي أنتجها النظام المحاسبي كمخرجات يجب أن ترتد مرة أخرى إلى النظام حتى يتمكن متخذ القرار من أن يتحقق من صحة التوقعات السابقة (الحمد، ٢٠٠٦، ١٦).

ويرى الباحث أن هذه الخاصية تأخذ دور الرقابة على عملية اتخاذ القرارات، وذلك لأن المعلومات التي توفرها تساعد متخذ القرار على التأكد من صحة قراراته وتعديلها أو إلغائها إذا لزم الأمر.

٢-٥- خاصية الموثوقية

تعد الموثوقية الخاصية الأساسية الثانية بعد خاصية الملائمة، ولقد عرفها البيان رقم (٢) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) عام ١٩٨٠ على أنها خاصية المعلومات في التأكيد بأن المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وأنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله.

حيث تشير هذه الخاصية إلى مستوى الثقة الذي يمكن أن يضعه من يستخدمون القوائم المالية في المعلومات والقيم الواردة بها. فالثقة ليست مقياساً محدداً ولكنها تمثل مدى معيناً، حيث تعتمد الثقة على المدى الذي يمكن به التحقق من صدق التعبير المحاسبي عن الصفقات والأحداث المالية وسلامة القياس، كما أنها ترتبط بحيادية المعلومات، وبالتالي

فالمعلومات المحاسبية تمتلك خاصية الثقة إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز بحيث تمثل بصدق أحداث أو أنشطة المنشأة (الخميس، ٢٠٠٦، ١٧).

ويرى الباحث أن خاصية الموثوقية تتعلق بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها. إذ إنه من الشروط الأساسية لأي معلومة حتى تكون معلومة مفيدة في عملية اتخاذ القرارات هو إمكانية الاعتماد عليها، ولكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة ويعتمد عليها كمقياس للظروف والأحداث الاقتصادية يجب أن تتوافر فيها ثلاث خصائص فرعية هي:

أ- **القابلية للتحقق:** هي الاصطلاح المستخدم حالياً في مجال المحاسبة للتعبير عن شرط الموضوعية، وتعني أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس والإفصاح يستطيع أن يتواصل إليها شخص آخر ومستقل عن الشخص الأول باستخدام الأساليب نفسها. وهذه الخاصية تحقق لنا تجنب ذلك النوع من التحيز المتعلق بشخصية القائم بعملية القياس، ولكنها لا تضمن لنا أن الطريقة المستخدمة في القياس هي الطريقة الصحيحة للتعبير عن الظواهر الاقتصادية تعبيراً صادقاً (الشيرازي، ١٩٩٠، ٢٠٠).

وبشكل عام فإن التحقق يعني ضمنياً الاتفاق بين المحاسبين على القواعد المستخدمة في قياس الأحداث الاقتصادية وكيفية التقرير عنه، فهو لا يعني صحة أسلوب أو طريقة القياس، ولكنه يؤكد بأن القواعد الخاصة بالقياس قد طبقت بعناية ومن دون أي تحيز شخصي من جهة الأفراد القائمين بالقياس.

ب- **الحياد وعدم التحيز:** التحيز في المحاسبة معناه أن يميل المقياس المحاسبي في ناحية على حساب الأخرى بدلاً من أن يكون متساوياً بالنسبة للناحيتين، وحتى تكون المعلومات محايدة ويمكن الاعتماد عليها يجب أن تخلو من التحيز ولا تُغلب مصلحة فئة على حساب فئة أخرى، وبالتالي فالحياد يعني تجنب ذلك النوع من التحيز المقصود من قبل القائم بإعداد وعرض المعلومات المحاسبية بهدف التوصل إلى نتائج مسبقة أو بهدف التأثير على سلوك مستخدم هذه المعلومات في اتجاه معين(الخميس، ٢٠٠٦، ١٧).

ث-**الصدق في التعبير:** يقصد بخاصية الصدق في التعبير وجود درجة عالية من التطابق بين المقاييس(المعلومات) وبين الظواهر المراد التقرير عنها. فالعبرة هنا بصدق تمثيل المضمون أو الجوهر وليس مجرد الشكل، ومن ناحية أخرى لا يعني الصدق في التعبير أن تكون المعلومات مؤكدة أو حتى دقيقة بصورة مطلقة. فصدق التعبير عن الواقع الاقتصادي قد يتطلب بيان التوزيعات الاحتمالية للقيم الواردة في التقارير المالية وكذلك الإفصاح عن معامل الخطأ الذي يصاحب الأرقام المحاسبية(الشيرازي، ١٩٩٠، ٢٠٠).

ويرى الباحث أن الصدق في إعداد التقارير المالية بما تحتويه من معلومات محاسبية يعني أن تكون الأرقام التي تحتويها التقارير المالية تتفق مع الأحداث الاقتصادية التي تعبر عنها أو تمثلها لأي منشأة. الأمر الذي يساعد على زيادة ثقة مستخدمي المعلومات في هذه التقارير والاعتماد عليها في اتخاذ قراراتهم.

الدراسة الميدانية

أولاً - لمحة موجزة عن المصرف الصناعي

تزايد اهتمام الدولة بالنشاط الصناعي في نهاية الخمسينات فتم إحداث وزارة الصناعة بالمرسوم ٢١٢ لعام ١٩٥٨ لكي توجه وتراقب وتشجع الإنتاج الصناعي بأشكاله وأنواعه كافة. وفي العام نفسه تم إحداث المصرف الصناعي كشركة مساهمة بموجب

القرار رقم ١٧٧ لعام ١٩٥٨ وتعمل تحت إشراف ومراقبة وزارة الصناعة والذي تم تعديله بالقرار رقم ٣١ لعام ١٩٥٩، ويحدد رأسمال المصرف باثني عشر مليوناً وخمسمائة ألف ليرة سورية، تكتتب الدولة بـ (٢٥٪) من رأسمال المصرف بصورة إلزامية، وتأخذ على عاتقها تغطية الأسهم غير المكتتب بها ضمن الاعتمادات المحددة ، ويكتتب مصرف سورية المركزي بنسبة لا تقل عن (٨٪) من رأسمال المصرف . وبموجب المرسوم رقم ١٦٤٨ لعام ١٩٧٧ أصبح المصرف الصناعي مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية وحُدد رأسماله بموجب هذا المرسوم بمائة مليون ليرة سورية .

ثانياً – اختبار المتغيرات

بغرض التحقق من الفرضيات التي تقوم عليها الدراسة تم تصميم استبانة على وفق مقياس ليكرت الخماسي وتم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS، إذ استخدم الباحث ما يأتي: الإحصاءات الوصفية والتي تتمثل في المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات المتغيرات المستقلة والمتغير التابع . وحساب معامل الارتباط بيرسون (Pearson). وتحليل الانحدار لتحديد درجة التأثير ومعنويته للمتغيرات المستقلة (ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية) في المتغير التابع (فاعلية إدارة مخاطر السيولة).

أ ـ عينة البحث وخصائصها

بلغ عدد أفراد عينة البحث الذين شملتهم الدراسة ١٠٧ موزعين على ١٥ فرعاً للمصرف الصناعي في أنحاء الجمهورية العربية السورية من أصل ١٧ فرعاً، وقد بلغ عدد الاستبيانات المستردة والصالحة للتحليل ٩٧ استبيان، ويوضح الجدول التالي خصائص أفراد عينة البحث للاستبيانات الصالحة للتحليل من حيث المؤهل العلمي والتخصص وعدد سنوات الخبرة:

الجدول ١

خصائص عينة البحث

المتغير		التكرار	النسبة المئوية (%)
المؤهل	ثانوية	١٢	١٢،٤
	معهد	٢٥	٢٥،٨
	جامعي	٥٥	٥٦،٧
	دبلوم	٣	٣،١
	دكتوراه	٢	٢،١
التخصص	محاسبة	٣٤	٣٥،١
	إدارة	١٤	١٤،٤
	علوم مالية ومصرفية	١١	١١،٣
	اقتصاد	٥	٥،٢
	أخرى	٣٣	٣٤،٠
سنوات الخبرة	أقل من ٥ سنوات	١٩	١٩،٦
	من ٥ إلى ١٠	٤٠	٤١،٢
	من ١١ إلى ٢٠	٣٠	٣٠،٩
	أكثر من ٢٠ سنة	٨	٨،٢
المجموع لكل متغير		٩٧	%١٠٠

من الجدول السابق يلاحظ أن أكثر من ٥٠% من أفراد عينة البحث يحملون إجازة جامعية فما فوق، وهذا يعني أن لديهم قدراً كافياً من المعرفة لفهم أبعاد الاستبيان والإجابة عليها وكذلك كون٦٦% تقريبا من الأفراد من المختصين في المحاسبة والإدارة والمصارف والاقتصاد. ويلاحظ أيضاً أن أفراد العينة يتمتعون بقدرٍ جيد من الخبرة، لأن الغالبية هم ممن لديهم خبرة تتجاوز ٥ سنوات.

ب – أسئلة المتغير المستقل الأول (ملاءمة المعلومات المحاسبية)

يوضح الجدول ٢ التكرارات والنسبة والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات المتغير المستقل الأول ملاءمة المعلومات المحاسبية :

م	أسئلة المتغير المستقل الأول (ملائمة المعلومات المحاسبية)		موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق مطلقا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	يوفر نظام المعلومات المحاسبي معلومات ملائمة لمتخذي القرارات فيما يتعلق بالمخاطر المترتبة عن اتخاذ القرارات	تكرار	١٩	٤٥	١٣	١٨	٢	٣،٦٣	١،٠٦
		النسبة	١٩,٦	٤٦,٤	١٣,٤	١٨,٦	٢,١		
٢	يزود نظام المعلومات المحاسبي الإدارة بمعلومات تتسم بالدورية والانتظام	تكرار	٢٤	٦٣	٥	٥	٠	٤،٠٩	٠،٧١
		النسبة	٢٤,٧	٦٤,٩	٥,٢	٥,٢	٠		
٣	تسهم المعلومات المحاسبية في مساعدة الإدارة على التنبؤ بالنتائج التي يمكن أن تترتب عن اتخاذ القرارات الاستثمارية والتشغيلية	تكرار	٢٣	٥٠	١٤	١٠	٠	٣،٨٩	٠،٨٩
		النسبة	٢٣,٧	٥١,٥	١٤,٤	١٠,٣	٠		
٤	تساعد المعلومات المحاسبية الإدارة في اتخاذ القرارات المتعلقة باختيار البدائل الاستثمارية المتاحة	تكرار	١٣	٥٢	٢٥	٧	٠	٣،٧٣	٠،٧٨
		النسبة	١٣,٤	٥٣,٦	٢٥,٨	٧,٢	٠		
٥	تؤثر المعلومات المحاسبية في المصرف بشكل ملموس على عملية اتخاذ القرارات بمختلف أنواعها	تكرار	٢١	٥١	١٥	١٠	٠	٣،٨٦	٠،٨٨
		النسبة	٢١,٦	٥٢,٦	١٥,٥	١٠,٣	٠		
٦	يمكن الاعتماد على المعلومات المحاسبية في تحديد الاحتياجات المالية المستقبلية للمصرف	تكرار	١٨	٥٨	١٤	٤	٣	٣،٨٧	٠،٨٧
		النسبة	١٨,٦	٥٩,٨	١٤,٤	٤,١	٣,١		
٧	تسهم المعلومات المرتدة عن نتائج تنفيذ القرارات في تحديد مدى صلاحية القرارات المتخذة من قبل إدارة المصرف	تكرار	١١	٥٧	٢٧	٢	٠	٣،٧٩	٠،٦٦
		النسبة	١١,٣	٥٨,٨	٢٧,٨	٢,١	٠		
٨	تحصل الإدارة على المعلومات المحاسبية في	تكرار	٢٦	٣٩	١٩	١٣	٠	٣،٨٠	٠،٩٩
		النسبة	٢٦,٨	٤٠,٢	١٩,٦	١٣,٤	٠		

م	أسئلة المتغير المستقل الأول (ملائمة المعلومات المحاسبية)		موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق مطلقا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	الوقت المناسب								
٩	تتصف عملية الحصول على المعلومات المحاسبية من قبل الإدارة بالسهولة دون وجود عوائق	تكرار	١٨	٤١	١٦	١٧	٥	٣،٥٢	١،١٤
		النسبة	١٨,٦	٤٢,٣	١٦,٥	١٧,٥	٥,٢		
	جميع الفقرات	تكرار	١٧٣	٤٥٦	١٤٨	٨٦	١٠	٣,٧٩٧	٠,٨٨٦
		النسبة	١٩,٨	٥٢,٢	١٧	٩,٩	١,١		

ويلاحظ من الجدول السابق أن قيمة المتوسط الحسابي العام لفقرات المتغير المستقل الممثل في ملاءمة المعلومات المحاسبية قد بلغ /٣,٨٠/، وهو أكبر من متوسط أداء القياس الذي يبلغ /٣/ وهذا يعني اتفاق أفراد العينة على توفير نظام المعلومات المحاسبي معلومات تتصف بالملاءمة.

ج – أسئلة المتغير المستقل الثاني (موثوقية المعلومات المحاسبية)

ويوضح الجدول ٣ التكرارات والنسبة والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات المتغير المستقل الثاني موثوقية المعلومات المحاسبية:

م	أسئلة المتغير المستقل الثاني (موثوقية المعلومات المحاسبية)		موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق مطلقا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١٠	تتصف المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي بإمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات	تكرار	١٦	٥٤	٢٠	٧	٠	٣،٨١	١،٠٦
		النسبة	١٦,٥	٥٥,٧	٢٠,٦	٧,٢	٠		
١١	تستند المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي للمصرف إلى جميع الأدلة والثبوتيات اللازمة للتحقق من صحتها	تكرار	١٤	٧١	١٠	٢	٠	٤،٠٠	٠،٨٥
		النسبة	١٤,٤	٧٣,٢	١٠,٣	٢,١	٠		
١٢	تتصف المعلومات المحاسبية بأنها تعبر عن حقيقة أنشطة المصرف باختلاف أنواعها	تكرار	٢٧	٦٤	٣	٣	٠	٤،١٩	٠،٦٣
		النسبة	٢٧,٨	٦٦,٠	٣,١	٣,١	٠		
١٣	تتصف المعلومات المحاسبية في المصرف بالدقة وخلوها من الأخطاء إلى حد كبير	تكرار	١٥	٤٥	٢٩	٨	٠	٣،٦٩	٠،٨٣
		النسبة	١٥,٥	٤٦,٤	٢٩,٩	٨,٢	٠		
١٤	يتم إعداد التقارير المالية للمصرف بشكل موضوعي وبما لا	تكرار	١٩	٣٨	٢٧	١١	٢	٣،٦٣	٠،٩٩
		النسبة	١٩,٦	٣٩,٢	٢٧,٨	١١,٣	٢,١		

م	أسئلة المتغير المستقل الثاني (موثوقية المعلومات المحاسبية)		موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق مطلقا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	يؤدي إلى تحقيق مصلحة أحد الأطراف دون الآخر								
١٥	يتم تدقيق المعلومات المحاسبية بالشكل الذي يؤمن وصولها إلى متخذي القرارات بصورتها الصحيحة	تكرار	٢٠	٤٥	٢٤	٨	٠	٣،٧٩	٠،٨٧
		النسبة	٢٠,٦	٤٦,٤	٢٤,٧	٨,٢	٠		
١٦	يتوفر لدى المصرف كوادر بشرية تتمتع بالخبرات الكافية التي تؤمن توفير معلومات محاسبية صحيحة وسليمة	تكرار	١٤	٢٦	٢٩	٢٥	٣	٣،٢٤	١،٠٩
		النسبة	١٤,٤	٢٦,٨	٢٩,٩	٢٥,٨	٣,١		
	جميع الفقرات	تكرار	١٢٥	٣٤٣	١٤٢	٦٤	٥	٣,٧٦٤	٠,٨٢٥
		النسبة	١٨,٤	٥٠,٥	٢٠,٩	٩,٤	٠,٧		

ويلاحظ من الجدول السابق أن قيمة المتوسط الحسابي العام لفقرات المتغير المستقل الثاني موثوقية المعلومات المحاسبية قد بلغ /٣،٧٦٤/ وهو أكبر من متوسط أداء القياس الذي يبلغ /٣/، وهذا يعني اتفاق أفراد العينة على أن نظام المعلومات المحاسبي في المصرف الصناعي في سورية يوفر معلومات محاسبية تتصف بالموثوقية.

د – أسئلة المتغير التابع (فاعلية إدارة مخاطر السيولة)

يوضح الجدول ٤ التكرارات والنسبة والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات المتغير التابع الممثل في فاعلية إدارة مخاطر السيولة:

م	أسئلة المتغير التابع (فاعلية إدارة مخاطر السيولة)		موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق مطلقا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
٢٥	يتم الاعتماد على طرائق علمية سليمة في اختيار البدائل الاستثمارية للمصرف	تكرار	١٣	٣٦	٣٣	١٥	٠	٣،٨٤	٠،٩١
		النسبة	١٣,٤	٣٧,١	٣٤,٠	١٥,٥	٠		
٢٦	يتم استثمار السيولة المتاحة لدى المصرف بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق عائد مناسب وبدرجة مخاطرة أقل	تكرار	٢١	٣٩	١٧	١٩	١	٣،٦٢	١،٠٧
		النسبة	٢١,٦	٤٠,٢	١٧,٥	١٩,٦	١,٠		
٢٧	يعتمد المصرف على سياسة تنويع الاستثمارات لتخفيض درجة المخاطرة إلى حدها الأدنى	تكرار	٢٣	٤٠	١٨	١٦	٠	٣،٧٢	١،٠١
		النسبة	٢٣,٧	٤١,٢	١٨,٦	١٦,٥	٠		

م	أسئلة المتغير التابع (فاعلية إدارة مخاطر السيولة)		موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق مطلقا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
٢٨	يتم تحديد عوائد الاستثمارات للمصرف اعتماداً على درجة المخاطرة المرافقة لها	تكرار	١٢	٤٠	٣٢	١٣	٠	٣،٥٣	٠،٨٨
		النسبة	١٢,٤	٤١,٢	٣٣,٠	١٣,٤	٠		
٢٩	تعتمد عملية منح الائتمان لزبائن المصرف على دراسات كافية وشاملة للوضع المالي لهم	تكرار	٢٦	٣٩	١٤	١٦	٢	٣،٧٣	١،٠٩
		النسبة	٢٦,٨	٤٠,٢	١٤,٤	١٦,٥	٢,١		
٣٠	يتم تحديد الضمانات اللازمة لمنح الائتمان بالشكل الذي يضمن استرداد حقوق المصرف	تكرار	٣٨	٣٧	١٧	٥	٠	٤،١١	٠،٨٨
		النسبة	٣٩,٢	٣٨,١	١٧,٥	٥,٢	٠		
٣١	تقوم إدارة المصرف بوضع الخطط التي تكفل القدرة على سداد الالتزامات المستقبلية	تكرار	٣٢	٣٧	١٥	١٣	٠	٣،٩١	١،٠١
		النسبة	٣٣,٠	٣٨,١	١٥,٥	١٣,٤	٠		
٣٢	إن السيولة المتوافرة لدى المصرف تتصف بكونها ضمن الحدود المناسبة من دون وجود فائض كبير	تكرار	١٦	٤٣	٢٦	١٢	٠	٣،٦٥	٠،٩٠
		النسبة	١٦,٥	٤٤,٣	٢٦,٨	١٢,٤	٠		
٣٣	يتوفر لدى المصرف السيولة اللازمة لسداد الالتزامات قصيرة الأجل	تكرار	١٧	٤١	١٩	١٢	٨	٣،٦٥	٠،٩٠
		النسبة	١٧,٥	٤٢,٣	١٩,٦	١٢,٤	٨,٢		
٣٤	تقوم إدارة المصرف بالاحتفاظ بمستوى السيولة الذي يمكنها من مواجهة الالتزامات غير المتوقعة	تكرار	٢٣	٤٤	٢٣	٦	١	٣،٨٥	٠،٨٩
		النسبة	٢٣,٧	٤٥,٤	٢٣,٧	٦,٢	١,٠		
	جميع الفقرات	تكرار	٢٢١	٣٩٦	٢١٤	١٢٧	١٢	٣,٧٢٥	٠,٩٥٤
		النسبة	٢٢,٨	٤٠,٨	٢٢,١	١٣,١	١,٢		

يلاحظ من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لفقرات المتغير التابع بلغ /٣,٧١/ وهو أكبر من متوسط أداة القياس البالغ /٣/ وهذا يعني أن إدارة مخاطر السيولة تتصف بالفاعلية.

ثالثاً- اختبار الفرضيات

للتحقق من صحة الفرضيات التي تقوم عليها الدراسة فقد تم حساب معامل الارتباط بيرسون وإجراء تحليل الانحدار الخطي لتحديد درجة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتمثلة في ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية والمتغير التابع المتمثل في فاعلية إدارة مخاطر السيولة وتحديد درجة التأثير للمتغيرات المستقة في المتغير التابع. تم حساب

معامل الارتباط Pearson للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع والجدول ٥ التالي يبين مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

المتغيرات المستقلة				
	الموثوقية		الملاءمة	
المتغير التابع (فاعلية إدارة مخاطر السيولة)	R	٠,٨٠٧	R	٠,٧٣٦
	Sig.	٠,٠٠٠	Sig.	٠,٠٠٠

يلاحظ من الجدول السابق وجود علاقة ارتباط طردية بين المتغير المستقل الأول والمتمثل في ملاءمة المعلومات المحاسبية وفاعلية إدارة مخاطر السيولة، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (R= ٠,٧٣٦) وهي علاقة معنوية نظراً لأن قيمة Sig بلغت ٠،٠٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥. وهذا يعني أن لملاءمة المعلومات أثر كبير في إدارة مخاطر السيولة، فكلما كانت المعلومات ملائمة من حيث وصولها في الوقت المناسب وتمتعها بالقدرة التنبؤية لكي تساعد على اختيار البديل الذي يتناسب والمستجدات المتوقعة مع القدرة على تقييم نتائج القرار المتخذ أدت إلى فاعلية إدارة مخاطر السيولة في المصرف الصناعي في سورية.

وكذلك وجود علاقة ارتباط طردية بين المتغير المستقل الثاني والمتمثل في موثوقية المعلومات المحاسبية وفاعلية إدارة مخاطر السيولة، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (R= ٠,٨٠٧)، وهي علاقة معنوية نظراً لأن قيمة Sig بلغت٠،٠٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥.

وهذا يعني أن لموثوقية المعلومات أثراً كبيراً في إدارة مخاطر السيولة، فكلما كانت المعلومات موثوقة ويمكن الاعتماد عليها وذلك من حيث الصدق في التعبير عن المشكلة التي يتعلق بها اتخاذ القرار وإمكانية التحقق منها وعدم تحيزها أدت إلى فاعلية إدارة مخاطر السيولة في المصرف الصناعي.

١-٣- اختبار الفرضية الأولى

تنص الفرضية الأولى على أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين ملاءمة المعلومات المحاسبية و فاعلية إدارة مخاطر السيولة في المصرف الصناعي في سورية.

تم حساب معامل التحديد للمتغير المستقل الأول (ملاءمة المعلومات المحاسبية) والمتغير التابع (فاعلية إدارة مخاطر السيولة) وذلك لتحديد القدرة التفسيرية للمتغير المستقل، وكانت النتائج على النحو الآتي: الجدول ٦ يبين معامل التحديد للمتغير المستقل الأول والمتغير التابع:

	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري للتقدير
ملاءمة : فاعلية إدارة مخاطر السيولة	٠,٧٣٦	٠،٥٤٢	٠،٥٣٧	٠،٤٥٠

حيث يبين الجدول السابق أن معامل التحديد بين المتغير المستقل والمتغير التابع بلغ (٠,٥٤٢) ومعامل التحديد المعدل بلغ (٠,٥٣٧) وهذا يعني أن ملاءمة المعلومات المحاسبية تفسر ما مقداره (٥٣,٧%) من التغير الحاصل في فاعلية إدارة مخاطر السيولة، وهذا يعني أنه كلما كانت المعلومات المحاسبية تساعد على التنبؤ ساعدت في التقليل من مخاطر السيولة وتسهيل وترشيد اتخاذ القرارات المتعلقة بالسيولة، بما يؤدي في النهاية إلى فاعلية إدارة مخاطر السيولة في المصرف الصناعي في سورية.

ولتحديد مدى صلاحية الأنموذج بمتغيره المستقل المتمثل بملاءمة المعلومات المحاسبية للتنبؤ بالمتغير التابع المتمثل في فاعلية إدارة مخاطر السيولة في المصرف الصناعي فقد تم إجراء تحليل التباين وكانت النتائج على النحو الآتي: الجدول ٧ يبين نتائج تحليل التباين:

	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى المعنوية
الانحدار	٢٢،٧٥٧	١	٢٢,٧٥٧	١١٢،٢٦٧	٠,٠٠٠
البواقي	١٩,٢٥٧	٩٥	٠،٢٠٣	–	–

يتضح من الجدول السابق صلاحية النموذج المستخدم في اختبار العلاقة التأثيرية لملاءمة المعلومات المحاسبية في فاعلية إدارة مخاطر السيولة في المصرف الصناعي في سورية، حيث بلغت قيمة (F= ١١٢،٢٦٧) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠) وهي أقل من (٠,٠٥) ما يعني أن النموذج بمتغيره المستقل صالح للتنبؤ بقيم المتغير التابع.

ولتحديد درجة تأثير ملاءمة المعلومات المحاسبية في فاعلية إدارة مخاطر السيولة، فقد تمت مقارنة قيمة T المحسوبة بقيمة T الجدولية عند درجات حرية N-1 ومعامل ثقة ٩٥% وتم قبول أو رفض الفرض على النحو الآتي:

- إذا كانت قيمة T المحسوبة > T الجدولية، هذا يعني أن الفروق معنوية وبالتالي يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة.
- أما إذا كانت قيمة T المحسوبة < T الجدولية، هذا يعني أن الفروق غير معنوية وبالتالي يتم قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة.

حيث كانت النتائج على النحو الآتي الجدول ٨ مقارنة قيمة T المحسوبة بقيمة T الجدولية عند درجات حرية N-1 ومعامل ثقة ٩٥% :

المتغير	T المحسوبة	T الجدولية	Sig.	الدلالة الإحصائية
ملاءمة المعلومات المحاسبية	١٠,٥٩٦	١,٦٧	٠,٠٠٠	معنوية

يلاحظ من الجدول السابق أن قيمة t المحسوبة بلغت(١٠,٥٩٦) وهي أكبر من القيمة الجدولية والتي تبلغ (١,٦٧) وكذلك نجد أن قيمة Sig قد بلغت (٠,٠٠٠) وهي أقل من (٠,٠٥) وهذا يدل على وجود أثر معنوي لملاءمة المعلومات المحاسبية في فاعلية إدارة مخاطر السيولة.

وبناءً على ذلك يتم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة بين ملاءمة المعلومات المحاسبية و فاعلية إدارة مخاطر السيولة، وقبول الفرضية البديلة التي تقول بوجود أثر معنوي لملاءمة المعلومات المحاسبية في فاعلية إدارة مخاطر السيولة. وهذا يعني أن لملاءمة المعلومات أثراً كبيراً في إدارة مخاطر السيولة في المصرف الصناعي، فكلما كانت المعلومات ملائمة من حيث وصولها في الوقت المناسب وتمتعها بالقدرة التنبؤية لكي تساعد على اختيار البديل الذي يتناسب والمستجدات المتوقعة مع القدرة على تقييم نتائج القرار المتخذ كلما إلى فاعلية إدارة مخاطر السيولة في المصرف الصناعي .

٢-٣- اختبار الفرضية الثانية

تنص الفرضية الثانية على أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين موثوقية المعلومات المحاسبية و فاعلية إدارة مخاطر السيولة في المصرف الصناعي في سورية.

تم حساب معامل التحديد للمتغير المستقل الثاني (موثوقية المعلومات المحاسبية) والمتغير التابع (فاعلية إدارة مخاطر السيولة) وذلك لتحديد القدرة التفسيرية للمتغير المستقل وكانت النتائج على وفق الجدول ٩ والذي يبين معامل التحديد للمتغير المستقل الثاني والمتغير التابع:

	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري للتقدير
موثوقية : فاعلية إدارة مخاطر السيولة	٠,٨٠٧	٠,٦٥١	٠,٦٤٨	٠,٣٩٢

حيث يبين الجدول السابق أن معامل التحديد بين المتغير المستقل والمتغير التابع بلغ (٠,٦٥١) ومعامل التحديد المعدل بلغ (٠,٦٤٨) وهذا يعني أن موثوقية المعلومات المحاسبية تفسر ما مقداره (٦٤,٨٪) من التغير الحاصل في فاعلية إدارة المخاطر في المصرف الصناعي.

ولتحديد مدى صلاحية الأنموذج بمتغيره المستقل المتمثل بموثوقية المعلومات المحاسبية للتنبؤ بالمتغير التابع المتمثل في فاعلية إدارة مخاطر السيولة فقد تم إجراء تحليل التباين وكانت النتائج على وفق الجدول ١٠ والذي يبين نتائج تحليل التباين:

	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى المعنوية
الانحدار	٢٧,٣٦٣	١	٢٧,٣٦٣	١٧٧,٤٣٦	٠,٠٠٠
البواقي	١٤,٦٥٠	٩٥	٠,١٥٤	–	–

يتضح من الجدول السابق صلاحية النموذج المستخدم في اختبار العلاقة التأثيرية لموثوقية المعلومات المحاسبية في فاعلية إدارة مخاطر السيولة، حيث بلغت قيمة (F=١٧٧,٤٣٦) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠) وهي أقل من (٠,٠٥) ما يعني أن النموذج بمتغيره المستقل موثوقية المعلومات المحاسبية صالح للتنبؤ بقيم المتغير التابع فاعلية إدارة مخاطر السيولة في المصرف الصناعي.

ولتحديد درجة تأثير موثوقية المعلومات المحاسبية في فاعلية إدارة مخاطر السيولة فقد تمت مقارنة قيمة T المحسوبة بقيمة T الجدولية عند درجات حرية N-1 ومعامل ثقة ٩٥%.

وكانت النتائج على وفق الجدول ١١ والذي يظهر مقارنة قيمة T المحسوبة بقيمة T الجدولية عند درجات حرية N-1 ومعامل ثقة ٩٥%:

المتغير	T المحسوبة	T الجدولية	Sig.	الدلالة الإحصائية
موثوقية المعلومات المحاسبية	١٣,٣٢٠	١,٦٧	٠,٠٠٠	معنوية

يلاحظ من الجدول السابق أن قيمة t المحسوبة بلغت ١٣,٣٢٠ وهي أكبر من القيمة الجدولية والتي تبلغ ١,٦٧ وكذلك نجد أن قيمة Sig قد بلغت ٠,٠٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥ وهذا يدل على وجود أثر معنوي لموثوقية المعلومات المحاسبية في فاعلية إدارة مخاطر السيولة. وبناءً على ذلك يتم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة بين موثوقية المعلومات المحاسبية و فاعلية إدارة مخاطر السيولة، وقبول الفرضية البديلة التي تقول بوجود أثر معنوي لموثوقية المعلومات المحاسبية في فاعلية إدارة مخاطر السيولة، وهذا يعني أن لموثوقية المعلومات أثراً كبيراً في إدارة مخاطر السيولة، فكلما كانت المعلومات موثوقة ويمكن الاعتماد عليها وذلك من حيث الصدق في التعبير عن المشكلة التي يتعلق بها اتخاذ القرار وإمكانية التحقق منها وعدم تحيزها أدت إلى فاعلية إدارة مخاطر السيولة في المصرف الصناعي في سورية.

رابعاً- النتائج

١- تسهم المعلومات الملائمة التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبي في فاعلية إدارة مخاطر السيولة في المصرف الصناعي في سورية، إذ تفسر ملاءمة المعلومات المحاسبية ٥٣,٧% من التغيرات في فاعلية إدارة مخاطر السيولة، وبمعامل ارتباط طردي إيجابي يبلغ ٧٣,٦%، وذلك من خلال تزويد الإدارة بالمعلومات التي تتصف بالدورية والانتظام، والتي تخدم صانع القرار في التنبؤ بالنتائج التي يمكن أن تترتب على القرارات المتخذة، وكذلك المساعدة في تحديد البدائل الاستثمارية للمصرف وتحديد

الاحتياجات المالية الحالية والمستقبلية له، مما يسهم في ترشيد القرارات وتقليل المخاطر في المصرف الصناعي.

٢- تسهم المعلومات الموثوقة التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبي في فاعلية إدارة مخاطر السيولة في المصرف الصناعي في سورية ، حيث تفسر موثوقية المعلومات ما مقداره ٦٤,٨% من التغيرات في فاعلية إدارة المخاطر ، وبارتباط إيجابي طردي يبلغ ٨٠,٧%، وذلك لأن الإدارة تستطيع الاعتماد عليها في عملية صنع القرارات، كونها تعبر عن الواقع الفعلي، وتستند إلى الأدلة والثبوتيات اللازمة للتحقق من صحتها وموضوعيتها وعدم تحيزها وخلوها من الأخطاء، وهذا يساعد الإدارة في توصيف المشكلة بشكل دقيق واختيار الحل المناسب لها وبأقل التكاليف. مما يقلل من مخاطر السيولة التي قد يواجهها المصرف الصناعي في سورية، ويساعد في تخطيط السيولة المتاحة على أساس بيانات واقعية.

خامساً- التوصيات

١- التأكيد على ضرورة الاهتمام بإعداد التقارير والبيانات المالية في الوقت المناسب وبشكل دوري ومنتظم وتوفير المعلومات المحاسبية بالشكل الذي يمكن إدارة المصرف الصناعي من اتخاذ القرارات التشغيلية والاستثمارية.

٢- التأكيد على ضرورة أن تعبر التقارير والبيانات المالية عن الواقع الفعلي لمختلف أنشطة المصرف الصناعي، بحيث يمكن للإدارة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المختلفة ولا سيما المتعلقة بتخطيط السيولة والمواءمة بين السيولة والربحية والقدرة على تسديد الالتزامات وتفادي الوقوع في الأزمات الناتجة عن نقص السيولة.

المصادر

أولاً- المصادر باللغة العربية

١. أبو كمال، ميرفت علي، "الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف" وفقاً للمعايير الدولية "بازل II"دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين، غزة، ٢٠٠٧.

٢. حشاد ، نبيل ، إدارة المخاطر المصرفية في البنوك الإسلامية ، اتحاد المصارف العربية ، الفصل الرابع ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٥.

٣. الحمد، سليمان " تقييم كفاءة المصارف التجارية في إدارة التدفقات النقدية"، رسالة ماجستير، جامعة حلب، ٢٠٠٦.

٤. الحميد، محمد دباس ومباركو إبراهيم نينو، حماية أنظمة المعلومات، دار الحامد، عمان، ٢٠٠٧.

٥. خان، طارق الله، وحبيب أحمد ، ترجمة د. عثمان بابكر أحمد ، إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، جدة ، السعودية ، ٢٠٠٣.

٦. الخطيب، منال ، تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره ، رسالة ماجستير ، جامعة حلب ، ٢٠٠٤.

٧. الخميس، أسعد داود، أثر استخدام المعلومات المحاسبية في كفاءة الأداء الإداري في المصرف التجاري السوري، رسالة ماجستير، جامعة حلب، ٢٠٠٦.

٨. رايس ، حدة، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية ، الدار الهندسية ، القاهرة ، د. ت.

٩. زيود، لطيف وآخرون، تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٢٧)، العدد (٤)، ٢٠٠٥.
١٠. السالم، مؤيد سعيد، نازم محمود ملكاوي، أثر الخصائص الهيكلية في فاعلية نظم المعلومات "دراسة ميدانية في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية"، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، المجلد السابع، العدد الأول، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، عمان، ٢٠٠٤.
١١. السباعي ، محمد الفقي، نحو إستراتيجية للإدارة خطر سعر الفائدة في البنوك التجارية ، مجلة المال والصناعة ، العدد ١٩، بنك الكويت الصناعي ، ٢٠٠١.
١٢. شاهين ، علي عبدالله، إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف، الجامعة الإسلامية- غزة، فلسطين، ٢٠٠٥.
١٣. الشيرازي، عباس مهدي، نظرية المحاسبة، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، ١٩٩٠.
١٤. الصبان محمد سمير وآخرون، المحاسبة المتوسطة الإطار الفكري والعملي للمحاسبة كنظام للمعلومات، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠.
١٥. عقل ، مفلح، وجهات نظر مصرفية ، الجزء الثاني ، البنك العربي، عمان، الأردن ، ٢٠٠٠.
١٦. مطر، محمد، التأصيل النظري للممارسة المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض الإفصاح، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ٢٠٠٤.

ثانياً- المصادر باللغة الإجنبية

1. Abdulwahed Mo. Khalfan, Information security considerations in IS IT outsourcing projects:a descriptive case study of two sectors, International Journal of Information Management, Elsevier Ltd, U .K, 2004.
2. FRANK J. FABOZZI, PAMELA P. PETERSON, Financial Management and Analysis: Second Edition, 2003.
3. Jeffrey NG. The Effect of Information Quality on Liquidity Risk. 1303 Steinberg Hall-Dietrich Hall Philadelphia, PA 19104 Current Draft: February 19, 2008, workpaper.
4. John Ward and Joe Peppard, Strategic Planing for Information Systems, John Wiley and Sons Ltd, U.K, Third edition, 2002.
5. Richard G. Schroeder; Myrtle W. Clark; and Jack M. Cathey; Accounting Theory and Analyses, John Wiley & Sons, Inc. 2001.